



مشروع "معاً (رجالاً ونساءً) نحو مأسسة المساواة بين الجنسين في الحكم المحلي"

انطلاقاً من وانسجاماً مع التوجه الاستراتيجي للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح والرامية إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار في كل من القطاع العام والحكم المحلي، واستكمالاً لعمل "مفتاح" على مدار 15 عام في إطار برنامج دعم الانتخابات، تقوم المؤسسة بتنفيذ مشروع "معاً (رجالاً ونساءً) نحو مأسسة المساواة بين الجنسين في الحكم المحلي" بدعم من التعاون الألماني GIZ لمدة خمسة أشهر بدءاً من شهر تشرين ثاني 2018 حتى نهاية شهر آذار 2019.

ينطلق هذا المشروع من إيمان "مفتاح" بأهمية الدور التنموي للهيئات المحلية وضرورة مشاركة النساء ووصولهن إلى مواقع صنع القرار حيث نجحت تدخلات "مفتاح" في المساهمة في جسر الفجوة بين النساء العضوات في الهيئات المحلية وصناع القرار والذي يتحقق من خلال اللقاءات الجماهيرية والتجمعات الوطنية وجلسات السياسات العامة والهادفة نحو الجمع بين الرجال والنساء للعمل سوياً على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتسليط الضوء على أهمية خلق بيئة مواتية للنساء للإبداع في الحيز العام.

كما يسعى هذا المشروع إلى الدفع لخدمات أفضل وأكثر عدالة بين الجنسين من قبل الهيئات المحلية إلى جانب تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مقدمتها أعضاء "منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي" في مساءلة الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي عن التزاماتهم ومسؤولياتهم.

ولتحقيق هذا الهدف تقوم "مفتاح" بتنفيذ مجموعة من التدخلات في عدة مسارات، أولها تسليط الضوء على الفجوات في الخدمات التي تقدمها المجالس المحلية من منظور النوع الاجتماعي من خلال تنفيذ استطلاع رأي حول الخدمات ومراجعة تطبيق ميثاق النوع الاجتماعي داخل الهيئات المحلية والذي تبنته وزارة الحكم المحلي في العام 2009-2010، ومن ثم عقد مؤتمر وطني بقيادة "مدافعي النوع الاجتماعي" لمناقشة نتائج استطلاع الرأي ومراجعة الميثاق وأوراق الحقائق، والخروج بتوصيات عملية. أما بالنسبة للمسار الثاني، فستركز "مفتاح" من خلاله على دعم منتدى النوع الاجتماعي في متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال صياغة مؤشرات الاداء لتنفيذ توصيات المؤتمر وتفعيل المنتدى في قطاع غزة ودعم أعضائه في القدرة على متابعة المؤشرات وكتابة التقارير.



يهدف المسار الثالث لمأسسة "ميثاق النوع الاجتماعي" داخل الهيئات المحلية من خلال مراجعة الميثاق وتطبيقاته والتطوير عليها واعداد دليل ارشادي لدعم تطبيق الميثاق والرقابة عليه.

أما بالنسبة للتدخلات فتسكون موزعة على فترة المشروع كما يلي:

- تشكيل اللجنة التوجيهية للمشروع والتي تتألف من وزارة الحكم المحلي، وصندوق تطوير وقراض البلديات، ومنتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، والتعاون الألماني
- توسيع المنتدى ليشمل قطاع غزة.
- من المتوقع أن نستلم النسخة الأولية من "استطلاع الرأي الخاص بمدى رضا المواطنين عن خدمات الهيئات المحلية من منظور النوع الاجتماعي" بتاريخ 2018/12/26
- من المتوقع أن تكون مراجعة تطبيق ميثاق النوع الاجتماعي الذي تبنته وزارة الحكم المحلي في العام 2009-2010، والأسباب وراء محدودية تنفيذه والتوصيات الخاصة به جاهزاً في الأسبوع الأول من شهر 2019/1.
- بناءً على المخرجين الأولين سيتم تطوير ورقتي حقائق يتم عرضها في مؤتمر تنوي مفتاح عقده في النصف الثاني من شهر 2019/1.
- تدريب أعضاء المنتدى على آليات الرصد وكتابة التقارير على المؤشرات التي سيخرج بها المؤتمر، ومن المتوقع أن يتم هذا التدريب بعد الانتهاء من المؤتمر.
- التطوير على ميثاق النوع الاجتماعي بحيث يضمن تطبيق أكبر للبنود التي تعزز من مشاركة النساء في صنع السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تطوير الدليل الارشادي الخاص بالتطبيق العملي للميثاق داخل الهيئات المحلية